دولة الكويت

كلمة سعادة الاستاذة / نوف علي بهبهاني
مدير عام الهيئة العامة للبيئة بالتكليف
رئيس وفد دولة الكويت المشارك في
مؤتمر الأطراف الحادي والثلاثون
لاتفاقية الأمم المتحدة الإطارية لتغير المناخ
انطاليا – 2026

بسم الله الرحمن الرحيم

السيد الرئيس

أصحاب المعالي والسعادة

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته

في البداية أود أن أعرب عن شكري وتقديري لجمهورية تركيا الصديقة، على استضافة مؤتمر الأطراف الحادي والثلاثون، ولا يفوتني في هذا المقام، أن أهنئ معالي السيد / مراد كوروم – وزير البيئة والتخطيط العمراني والتغير المناخي بجمهورية تركيا الصديقة على انتخابه رئيساً لهذا المؤتمر.

لقد قطعت دولة الكويت شوطًا ملموسًا في ترجمة التزاماتها المناخية إلى إجراءات عملية فقد اعتمدت دولة الكويت خارطة الطريق الوطنية للتنمية منخفضة الكربون 2060، التي أقرها مجلس الوزراء الموقر في نهاية عام 2025، وتهدف إلى بناء اقتصاد وطني مزدهر ومنخفض الانبعاثات، مع السعي لتحقيق الحياد الكربوني في عام 2060 في القطاعات الرئيسية. وتتضمّن هذه الخارطة تحولات هيكلية تشمل التوسّع في الطاقة المتجددة، وإحلال

الغاز الطبيعي محل الوقود الأحفوري الثقيل في توليد الكهرباء على المدى القصير، ورفع مساهمة الطاقة الشمسية تدريجيًا، إضافةً إلى تحسين كفاءة الطاقة وإدارة النفايات وتعزيز المصارف الكربونية الطبيعية مثل أشجار المانجروف.

وعلى صعيد الالتزامات الدولية، تعمل دولة الكويت حاليًا على مضاعفة مساهمتها المحددة وطنيًا الثالثة، بمساهمة غير مشروطة تصل الى 15 % من إجمالي انبعاثاتها بحلول عام 2035، وتستند إلى مستهدفات قابلة للقياس ومشروعات محددة ومنهجيات واضحة لاحتساب خفض الانبعاثات، بما يربط الالتزامات المناخية ببرامج التنفيذ الفعلية للدولة، كما تواصل الكويت التزامها بتطبيق مبدأ الاقتصاد الدائري للكربون، الذي يوفّر إطارًا عمليًا للتعامل مع انبعاثات الدولة في جميع القطاعات.

أصحاب المعالي والسعادة

إن دولة الكويت تؤمن بأن مواجهة تغيّر المناخ مسؤولية مشتركة، لكنها مسؤولية متباينة الأعباء، وفقًا لمبدأ المسؤوليات المشتركة مع تفاوت القدرات والامكانيات، ومن هذا المنطلق، نجدد دعوتنا إلى الاطراف للوفاء بالتزاماتها في تمويل المناخ ونقل التكنولوجيا وبناء القدرات، بما يمكّن الدول النامية من رفع طموحها المناخي دون المساس بحقوقها في التنمية المستدامة، كما نؤكد على أهمية أن تعكس مخرجات هذا المؤتمر توازنًا عادلًا بين طموح خفض الانبعاثات وضرورة دعم التحولات الاقتصادية في الدول النامية.

كما تؤمن دولة الكويت بأن تغير المناخ لم يعد تحديا بيئيا فحسب، بل أصبح. قضية وجودية تمس الأمن الاقتصادي والاجتماعي لكل دول العالم، وتضع دولا نامية مثل دولة الكويت أمام مسؤولية مضاعفة، مسؤولية الإسهام في الجهود العالمية لخفض الانبعاثات، ومسؤولية حماية مساراتها التنموية في الوقت ذاته، ومن هذا المنطلق، تشارك دولة الكويت في مؤتمركم هذا بموقف مؤسسي واضح، يستند إلى مصالحها الوطنية ويلتزم في الوقت نفسه بالتعاون الدولي المسؤول، حيث أسهم صندوق الكويتي للتنمية منذ تأسيسه في عام ١٩٦١ بتمويل عدد ١٠٤٣ مشروعا تنمويا. في ١٠٨ دولة بإجمالي يفوق ٢٢ مليار دولار.

كما تُجدد دولة الكويت التزامها بالعمل مع جميع الأطراف من أجل أن يكون مؤتمر الأطراف الحادي والثلاثين محطةً حقيقية للتنفيذ، لا مجرد منصة للتعهدات، وإننا على ثقة بأن مؤتمر أنطاليا سيحتضن نقاشًا مثمرًا يقرّبنا خطوةً إضافية نحو مستقبل منخفض الكربون، يتسم بالعدالة والاستدامة للجميع.

وفي الختام، أكرر شكري وتقديري، لجمهورية تركيا الصديقة حكومةً وشعباً، على استضافة المؤتمر، أملاً ان يتوج هذا المؤتمر بقرارات ونتائج قابلة للتطبيق وترضي تطلعات جميع الشعوب.

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته